18 March 2010



القرار ١٩١٥ (٢٠١٠)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٢٨٦، المعقودة في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠

إن مجلس الأمن،

إذ يحيط علماً برسالة الأمين العام الموجهة إلى رئيس المجلس، والمؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠ (S/2010/133)، التي أرفق بها رسالة رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ("المحكمة الدولية") المؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠١٠،

وإذ يشير إلى قراراته ٨٢٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣، و ١٥٨١ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، و ١٥٩٧ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، و ١٦١٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥، و ١٦٢٩ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، و ١٦٦٠ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦، و ١٦٦٨ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، و ١٨٠٠ (٢٠٠٨) المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨، و ١٨٣٧ (٢٠٠٨) المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، و ١٨٤٩ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ١٨٧٧ (٢٠٠٩) المؤرخ ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩، و ١٩٠٠ (٢٠٠٩) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

وإذ يشير إلى أن مجلس الأمن قرر، في قراره ١٩٠٠ (٢٠٠٩)، أن يُتِم القاضيان كيمبرلي بروست (كندا) وأولي بيورن ستول (النرويج)، رغم انتهاء فترة شغلها لمنصبيهما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، البت في قضية بوبوفيتش؛ وأنه يجوز أن يتجاوز مؤقتاً مجموع عدد القضاة المخصصين العاملين في المحكمة الدولية العدد الأقصى المحدد باثني عشر قاضياً حسبما تنص عليه الفقرة ١ من المادة ١٢ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية، على



ألا يتجاوز عددهم ثلاثة عشر قاضياً كحد أقصى في أي وقت من الأوقات، مع العودة بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠ إلى العدد الأقصى المحدد باثني عشر قاضياً،

وإذ يحيط علماً بأنه نظراً لظروف غير متوقعة، تأخر موعد إصدار الحكم في قضية بوبوفيتش ولن يصدر بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٠،

واقتراناً منه باستصواب السماح بأن يتجاوز مؤقتاً مجموع عدد القضاة المخصصين العاملين في المحكمة الدولية العدد الأقصى المحدد باثني عشر قاضياً حسبما تنص عليه الفقرة ١ من المادة ١٢ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية،

وإذ يبحث المحكمة الدولية على اتخاذ جميع التدابير الممكنة للتعجيل بإنجاز أعمالها،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقرر أنه يجوز أن يتجاوز مؤقتاً مجموع عدد القضاة المخصصين العاملين في المحكمة الدولية العدد الأقصى المحدد باثني عشر قاضياً حسبما تنص عليه الفقرة ١ من المادة ١٢ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية، على ألا يتجاوز عددهم ثلاثة عشر قاضياً كحد أقصى في أي وقت من الأوقات، مع العودة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ أو بمجرد الانتهاء من البت في قضية بوبوفيتش أيهما أقرب إلى العدد الأقصى المحدد باثني عشر قاضياً؛

٢ - يقرر أن يُبقي المسألة قيد نظره.